



2/3. يلتزم جميع منسوبي الجامعة بتحديد وإظهار المواضيع التي من الممكن أن يكون بها فساد أكاديمي، بما يضمن عدم تأثير هذه المواضيع على الفعالية التشغيلية للجامعة، وعلى نزاهة وسمعة الجامعة ومكانتها.

3/3. الإبلاغ عن أي ممارسات تمثل خروجاً عن اللوائح والقوانين والتعميمات وتعد مظهر من مظاهر الفساد الأكاديمي، وتحديدته تحديداً دقيقاً، وتعريفه تعريفاً واضحاً، وذلك بإعلان خطي، وتعبئة النموذج الخاص به ومتابعته متابعة دقيقة.

4/3. لا ينبغي لإدارة جامعة حائل أو منسوبيها أن يضعوا أنفسهم في مواقف فيها احتمالية المساس بسمعة الجامعة بممارسة مخالفات تعد من مظاهر انتهاك النزاهة الأكاديمية

5/3. يلتزم جميع منسوبي الجامعة ممن لهم سلطة ما بالنزاهة والشفافية والعدالة التشغيلية والإجرائية للجامعة.

6/3. يلتزم جميع منسوبي الجامعة بالإعلان رسمياً عن أي مخالفة أكاديمية

7/3. لا يسمح لمنسوبي الجامعة بممارسة أي مخالفات تشكل مظهراً من مظاهر انتهاك النزاهة الأكاديمية.

8/3. تكفل الجامعة الاستقلالية الشخصية لجميع منسوبيها في جميع الأوقات، حيث تهدف السياسة إلى مساعدة منسوبي الجامعة على حماية أنفسهم والجامعة من كافة مظاهر انتهاك النزاهة الأكاديمية

9/3. تكفل الجامعة نطاق عمل آمن لجميع منسوبيها، حيث تعمل السياسة على حماية إدارة ومنسوبي الجامعة من محاولات الابتزاز والتورط في انتهاكات النزاهة الأكاديمية

10/3. لتحديد ما إذا كان منسوب الجامعة في حالة محتملة لممارسة أي مظهر من مظاهر الفساد، فيتحتّم على المشرف المباشر أن ينظر فيما يلي:

* هل هذه الممارسات تمثل خروجاً عن اللوائح والقوانين وتعميمات الجامعة المعتمدة والمعلنة؟

* هل لهذه الممارسات أثر سلبي على مخرجات الجامعة أو الفعالية التشغيلية للوحدة، للقسم، للكلية، أو الجامعة؟

11/3. يتحتّم على جميع منسوبي الجامعة الإبلاغ عن حالات الفساد الأكاديمي، في حال اكتشافها لهم وتوفر الأدلة والشواهد على ذلك.



12/3. تلتزم جامعة حائل بالتحقيق في كافة البلاغات المقدمة لها بشأن ممارسة أحد منسوبيها لأي مظهر من مظاهر انتهاك النزاهة الأكاديمية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة الفساد.

رابعاً: نطاق تطبيق السياسة:

تطبق هذه السياسة على جميع منسوبي جامعة حائل، وعلى كافة الأنشطة والممارسات في الجوانب الأكاديمية، وعلى جميع المستويات

خامساً: مرجعيات إعداد السياسة:

الشريعة الإسلامية، قوانين المملكة العربية السعودية، اللوائح والأنظمة التي تحكم التعليم العالي بالمملكة، اللائحة التنفيذية لظام الخدمة المدنية، ونظام مجلس التعليم العالي ولوائحة.

سادساً: إجراءات تنفيذ السياسة:

يتم تنفيذ السياسة من خلال الإجراءات التالية:

1/6. تحديد الحالات التي أقرتها الجامعة بأنها تعد مظهراً" من مظاهر انتهاك النزاهة الأكاديمية واعلانها لجميع منسوبي الجامعة.

2/6. تحديد عقوبة كل حالة من حالات انتهاك النزاهة الأكاديمية واعلانها لجميع منسوبي الجامعة.

3/6. تطبيق التشريعات والأنظمة لمكافحة لمظاهر انتهاك النزاهة الأكاديمية على جميع منسوبي الجامعة بعدالة وشفافية.

4/6. استحداث لجنة لمكافحة انتهاكات النزاهة الأكاديمية بالجامعة ممثلة من كافة كليات الجامعة، والعمادات المساندة، والإدارات، والإدارة المركزية.

5/6. تحديد معايير لاختيار أعضاء لجنة مكافحة انتهاكات النزاهة الأكاديمية، واعتماد هذه المعايير من المجالس الحاكمة.

6/6. اعلان سياسة النزاهة الأكاديمية، من خلال دليل السياسات والاجراءات بالجامعة، والموقع الرسمي للجامعة.

7/6. تفعيل عمل الأجهزة الرقابية بالجامعة في التصدي لمظاهر انتهاكات النزاهة الأكاديمية

8/6. تحديد مكافآت تحفيزية لكل من يتصدى لمظاهر انتهاكات النزاهة الأكاديمية واعلانها لجميع منسوبي الجامعة.

يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للسياسات التأديبية المعمول بها، كما هو منصوص عليها في لوائح جامعة حائل التأديبية حينما تستدعيها الضرورة.



سابعاً: آلية مراجعة السياسات:

تعريف الآلية:

هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها جامعة حائل لمراجعة سياسة النزاهة الأكاديمية، والتي تنطوي على عدم السماح لأي أنشطة أو ممارسات مخالفة للوائح والقوانين والتعميمات في النواحي الأكاديمية، مع الالتزام بحماية سمعة ومكانة الجامعة من الفساد، وتطبيق أعلى المعايير من قيم العدالة والشفافية والكفاءة والمسؤولية والالتزام والتميز والتنافسية.

أهميتها: تكمن أهمية آلية مراجعة سياسة النزاهة الأكاديمية في:

- تلبية إجراءات الجامعة للمتغيرات والمستجدات الراهنة والمستقبلية.
- توافق وانسجام إجراءات الجامعة مع سياساتها.
- التحقق من تطبيق الإجراءات القوانين وأنظمة وتعليمات الجامعة.
- ضمان سير اجراءات الجامعة بفاعلية وكفاءة.

إجراءات تنفيذ الآلية:

- 1/7. تحديد المستجدات من اللوائح والتشريعات التي يتم في ضوءها مراجعة السياسة.
- 2/7. تحديد المستجدات من حالات انتهاكات النزاهة الأكاديمية التي يتم في ضوءها مراجعة السياسة.
- 3/7. تحديد معايير اختيار لجنة لمراجعة السياسة.
- 4/7. تشكيل اللجنة في ضوء المعايير المحددة مسبقا واعتمادها من المجالس الحاكمة.
- 5/7. مراجعة اجراءات السياسة في ضوء المستجدات.
- 6/7. اعداد تقرير بالتعديلات التي أسفرت عنها نتائج مراجعة السياسة، ورفعها للجهات ذات الصلة، واعتمادها في المجالس الحاكمة.
- 7/7. اعلان إجراءات سياسة النزاهة الأكاديمية على جميع منسوبي الجامعة بعد تعديلها.

ثامناً: السياسات ذات العلاقة:

قوانين المملكة العربية السعودية، والأنظمة واللوائح التي تحكم التعليم العالي في المملكة. ونظام التعليم بالمملكة، ونظام الخدمة المدنية.